كيف حافظت الشرعية على استقرار العملة في الشمال؟

الأمناء/خاص:

من المعروف أن أي انهيار في سعر عملة نقدية معينة، يكون نتاج التضخم الاقتصادي، ولجوء السلطات المالية إلى طباعة كميات كبيرة من الأوراق النقدية الجديدة، دون غطاء من الاحتياطي الأجنبي، إضافة إلى عدم سحب المبالغ القديمة المتواجدة في الأسواق.

ومن البديهي أن ينهار سعر العملة، إذا تجاهلت الجهات المعنية بالأمر تلك الإجراءات، وهذا ما يحدث اليوم في المحافظات الجنوبية، حيث لم تكتف شرعية الإخوان بإيقاف مرتبات الجنوبيين، بل أغرقت مناطقهم بعملتها غير المؤمنة، والنتيجة الارتفاع الحاد في الأسعار، وخاصة الأولية منها، كالغذاء والدواء.

لم تكن عفوية تحركات حكومة الشرعية في هذا الجانب، فالخطوة جزء من حرب سياسية بعيدة الأمد، ويتم استخدام العملة كأداة تجويع، ضد خصومها الجنوبيين، لمجرد أنهم لا ينتمون للمشروع الإخواني.

ولأن الحقد موجه فقط ضد الجنوب، فإن سعر العملة بقي على حاله في المحافظات الشمالية لأسباب مختلفة، وجميعها بيد الشرعية، التي توجه الاقتصاد حتى في مناطق سيطرة الحوثيين.

فالعملة الجدية لم تتجه للسوق الاستهلاكية مباشرة، بل ظلت حبيسة البنوك ومحلات الصرافة، وتم استبدالها في السوق بالمخزون النقدي القديم لتلك الجهات.

وبذلك يتم تعزيز الاحتياط لنقدي في الشمال، وتتحول العملة الجديدة إلى عامل قوة، وكأنها مخصصة فقط للتعاملات البنكية، أو حافظات نقود الأغنياء فقط.

الأدهى من ذلك، أن تجار الشمال ليسوا مضطرين إلى استنزاف النقد الأجنبي من الأسواق، حيث تقوم جهات خارجية مرتبطة بالشرعية في الرياض، بدفع حوالاتهم بالدولار والريال السعودي من السوق السعودية.

على سبيل المثال، إذا أراد أي تاجر شمالي أن يحول مبلغا ضخما من الدولارات إلى الصين، فإنه يدفع المبلغ بالريال اليمني لجهة تجارية في صنعاء، مثل بنك سبأ وبنك التضامن، وتقوم لجنة مكلفة في الرياض خاصة بتلك البنوك بشراء الدولار من السوق السعودية، ويتم تحويله من هناك إلى الخارج مباشرة.

ولأن الجنوب يفتقر إلى مثل تلك الجهات، إضافة إلى حرص الشرعية على تدميره وتجويع شعبه، فقد تعاظمت المأساة، والقادم أسوأ إذا لم تتحرك الشرعية الجنوبية، ممثلة بالمجلس الانتقالي، إلى إجراءات اقتصادية، تحول دون تضخم العملة، أو حتى باستبدالها الريال اليمني بالنقد الأجنبي، كالريال السعودي والدولار الأميركي.

العميد عثمان معوضة.. ذئب أحمر من ردفان

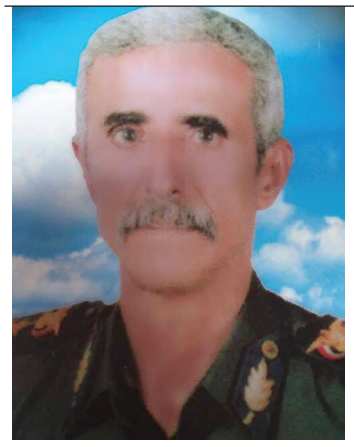

كتب / عبدالرحيم المزاجمي :

"الذئاب الحُمْر" لقب اشتُهرت به ردفان خلال النضال في فترة الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني التي انطلقت منها شرارة ثورة الرابع عشر من أكتوبر عام ١٩٦٣م بقيادة الشهيد راجح غالب لبوزة مفجر وقائد ثورة ١٤ أكتوبر .

أولئك الذئاب الحمر مع بقية إخوانهم الأبطال من بقية مناطق الجنوب الأبية، الذين لولاهم لما تم طرد المستعمر البريطاني، والنضال عندما يجري من الإنسان مجرى الدم في الجسد، والأبطال يتوارثون تلك السمة ويورثوها لأبنائهم.

ومن أولئك الأبطال الأشاوس من لا يزال محافظاً على تلك السمة البطولية ونجده يكافح في الذود على أرض الجنوب ويتقدم الصفوف، وكل شبر في تلك الأرض الطاهرة يوجد أثر للمناضل والأب الإنسان والقائد، والذي تقلد الكثير والكثير من المناصب القيادية، وآخرها وليس بآخر، تأسيسه للواء ١٤ صاعقة، ونجده متواجدا في قيادة اللواء في أبين للدفاع عن الجنوب من موقعه وهو الذي يشهد له كل من تشرف بالتعرف إليه ومعرفته، إنه القائد العميد عثمان حيدرة معوضة، الذي أحببت أن أحييه في مقالي القصير هذا، لشجاعته ولمشاعره الوطنية، رجل قيادي صلب الرأس وشديد المراس ،وإنه لفخر لمن يكون جنديا تحت إمرته، ويكون جنديا تحت قيادته في الدفاع عن الجنوب.

إعلان تحذيري

تعلن جامعة عدن لكافة الجهات والأشخاص الاعتبارية الخاصة والأفراد

بأن أراضي حرم الجامعة المقدر مساحتها بـ (٤٠٠هكتار مربع) الواقعة في وحدة جوار (٥٧٥، ٢ بي ٥٧) بحدودها الثابتة بالآتي، شرقًا: شارع بئر أحمد، بعرض خمسين مترًا من المخطط، وغربًا: شارع بعرض خمسين مترًا، وجزء لمساحة أملاك خاصة، ومساحة أخرى تدخل في وحدة الجوار (٥٧١)، وشمالًا: شارع بعرض تسعين مترًا في المخطط، وجنوبًا: مساحة لأملاك خاصة، وجزء من شارع ثلاثين مترًا، ومباني بطول مدينة الشعب القديمة، وأطوالها المبينة في عقد تمليك الأرض الموضحة بالخارطة المرفقة به؛ تُعد ملكية خالصة للجامعة استنادًا إلى عقد تمليك أرض بالمجان للاستخدام الحكومي غير قابل للتصرف، صادر من مصلحة أراضي وعقارات الدولة، بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٧م، مرجع رقم(ع م/م/ ٤٦/م ش)، تنفيذًا لتوجيهات رئيس الوزراء، وعطفًا على توجيهات رئيس الجمهورية بتخصيص تلك المساحة الواقعة في بئر أحمد بمدينة الشعب؛ لغرض بناء الحرم الجامعي ومنشآته الأكاديمية والإدارية.

وعليه فإن جامعة عدن إذ تهيب بكافة أجهزة الدولة وأبناء المجتمع كافة للمحافظة على تلك الأرض، وعلى غرار إعلاناتها التحذيرية المتكررة في وسائل الإعلام المختلفة، فإنها تجدد تحذيرها لكل من تسوّل له نفسه المساس بحرمتها، وكل من يسعى للنيل منها غصبًا وعدوانًا بالملاحقة القانونية والقضائية واتخاذ الإجراءات الرادعة قانونًا، ولن تتوانى في اتخاذ جميع السبل لمساءلة كل من يتعرض بسوء لأملاكها وأراضيها ومصالحها العامة جنائيًا، كما ننوه بأن أية تصرفات واقعة- بأي شكل من أشكال التصرف- على أي جزء من مساحة تلك الأرض بحدودها وأطوالها المبينة كافة، تُعد تصرفات باطلة، ومخالفة للقانون، ولا حجة شرعية لها؛ إذ إن هذه الأرض ثابت ملكيتها للجامعة شرعًا وقانونًا.

وسوف تتخذ الجامعة الإجراءات القانونية الصارمة ضد كل من يثبت تورطهم في التصرف المباشر أو غير المباشر أو التمالؤ أو المشاركة أو التستر أو المساس - بأي صورة كانت- بحرمة هذه الأرض وقداستها، وستقف بحزم ومسؤولية بالتضامن مع أجهزة الدولة كافة ضد ذلك العبث بالمال العام والمصلحة العامة؛ لما يمثله ذلك الأمر من عدوان على أراضي وعقارات الدولة واعتداء صاخب على حق الدولة والمجتمع كافة، ما يفرض على أجهزة الدولة وسائر أفراد المجتمع والجهات الحكومية كلٌ فيما يخصه، طبقًا للقوانين النافذة في صيانة وحماية أراضي وعقارات الدولة، ومعاقبة كل من ينتهك حرمتها وفقًا لهذا القانون.

صادر عن رئاسة جامعة عدن
١٣/ سبتمبر ٢٠٢٠م